المملكة المغربية

رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(المادة 100 من الدستور)

مجلس النواب -الاثنين 30 ربيع الآخر 1440 (07 يناير 2019)

جواب رئيس الحكومة

الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري

"تقييم أداء الاستراتيجيات القطاعية"

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين؛

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

في البداية أود أن أشكر السيدات والسادة النواب المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة الهامة حول **"تقييم أداء الاستراتيجيات القطاعية"**.

ولا يخفى عليكم أن سياسة التخطيط الاستراتيجي بمفهومها الحديث توجد في صلب السياسات العمومية، حيث تبنت بلادنا منذ سنوات، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، هذه السياسة لإعداد وتنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج القطاعية، باعتبارها رافعة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتحسين مستوى عيش المواطنين والاستجابة لحاجياتهم الحقيقية، حيث تم إطلاق أزيد من 20 استراتيجية همت مختلف القطاعات الإنتاجية كالصناعة (مخطط التسريع الصناعي "2014-2020") والفلاحة (مخطط المغرب الأخضر "2008-2020")، والسياحة (المخطط الأزرق للسياحة "رؤية 2020") والطاقة (الاستراتيجية الطاقية "رؤية 2030")، والتجارة "مخطط رواج 2020"، إضافة إلى الاستراتيجية الوطنية لتنمية التنافسية اللوجستيكية، والاستراتيجي الوطنية للتنمية المستدامة "رؤية 2030" ... إلخ.

وتروم سياسة التخطيط الاستراتيجي تحقيق جملة من الأهداف الطموحة، تتمثل أساسا فيما يلي:

- دعم أسس نمو اقتصادي متنوع ومستدام من خلال دعم الاستثمار العمومي والخاص، من خلال الاستغلال الأمثل للإمكانات التي تتوفر عليها بلادنا في مختلف القطاعات الإنتاجية؛
- تمكين الاقتصاد الوطني من مقومات التأهيل والإقلاع بتوفير الآليات والوسائل والبنيات الأساسية والهيكلية؛
- دعم التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني في اتجاه تنويع النسيج الاقتصادي كخيار أساسي للرفع من الصادرات والتقليص من العجز التجاري؛
- تعزيز فرص إحداث مناصب جديدة للشغل في مختلف القطاعات الإنتاجية الواعدة؛
- تحسين تنافسية القطاعات الإنتاجية الوطنية وتحقيق متانتها في مواجهة الصدمات الخارجية والمنافسة القوية على الصعيد الدولي، وتقليص العجز الخارجي؛
- تحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي مع تدبير أمثل للصدمات الخارجية؛

- تحسين ظروف عيش السكان، خاصة الفئات المعوزة، وتحسين ولوجهم للخدمات الاجتماعية.

وقد أولى البرنامج الحكومي أهمية خاصة للاستراتيجيات القطاعية من خلال تنصيصه على مأسسة التقييم في تدبير الاستراتيجيات القطاعية، ومواصلة وتعزيز الاستراتيجيات الخاصة بالقطاعات المنتجة مع تحسين ظروف تنزيلها وشروط تكاملها.

وجوابا على أسئلتكم، سأقدم في البداية **بعض المعطيات المتعلقة بحصيلة تنزيل أهم الاستراتيجيات القطاعية، قبل أن أعرض لمقاربة الحكومة في مجال تقييم وتتبع تنزيل هذه الاستراتيجيات.**

أولا- حصيلة تنزيل أهم الاستراتيجيات القطاعية

تنفيذا للبرنامج الحكومي، تواصل الحكومة العمل على تنزيل الاستراتيجيات القطاعية في مختلف القطاعات الإنتاجية.

واسمحوا لي أن أعرض فيما يلي بعض المعطيات المتعلقة بحصيلة تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية الكبرى، لا سيما في علاقتها بدعم التحول الهيكلي للاقتصاد، وتحسين نسبة النمو، وتعزيز دينامية التشغيل، وتحسين مؤشرات التجارة الخارجية، ودعم الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.

1.على مستوى دعم التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني

يعد مخطط تسريع التنمية الصناعية رافعة أساسية للنهوض بالقطاع الصناعي حتى يتسنى له المساهمة الفعالة في الناتج الداخلي الخام وتحسين جاذبية المغرب في مجال الاستثمارات سواء الداخلية أو الخارجية وتحسين الإنتاجية. ويهدف هذا المخطط إلى الرفع من حجم مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام ب 9 نقاط، أي الانتقال من 14% إلى 23% في أفق 2020.

وتعتبر المنظومات الصناعية اللبنة الأساسية للمخطط الصناعي نظرا لأهميتها في تحقيق الاندماج والتكامل بين مختلف أنشطة المقاولات الصناعية وذلك من خلال إتاحة الفرص للمقاولات الصغرى والمتوسطة لتعزيز التعاون مع الشركات الكبرى بهدف خلق نسيج صناعي مهيكل ومنسجم بين جميع الأنشطة التي تدخل في سلسلة الانتاج بدءا من التصميم الى تسليم المنتوج.

وقد حقق مخطط التسريع الصناعي حصيلة مهمة في هذا الإطار، حيث تم إحداث 54 منظومة صناعية بشراكة مع 32 جمعية وجامعة مهنية، في مختلف القطاعات (صناعة السيارات، النسيج، الطيران، مواد البناء، الصناعات الميكانيكية والتعدينية، الصناعات الكيماوية، قطاع ترحيل الخدمات، صناعة الأدوية، الصناعات الغذائية، والفوسفاط).

2.على مستوى تحسين نسبة النمو

لقد مكنت مواصلة تفعيل الاستراتيجيات القطاعية ودعم الاستثمار وتنويع النسيج الاقتصادي من تحقيق نسب نمو مهمة في السنوات الأخيرة.

وفي هذا الإطار، حقق الاقتصاد الوطني نسبة نمو بلغت **4,1 % سنة 2017**، **مقابل 1,1% سنة 2016**. كما يتوقع أن تصل **نسبة النمو 3,3% سنة 2018 و3,1% سنة 2019 وفقًا لآخر التوقعات المنجزة** من طرف مختلف المؤسسات الوطنية والدولية. ويعزى هذا التحسن إلى أداء القطاع الفلاحي وكذا انتعاش الأنشطة غير الفلاحية التي يرتقب أن تتجاوز نسبة نموها **3,1% سنة 2018**، بعدما كانت تتراوح بين **2% و3% منذ الأزمة المالية لعام 2008**.

وهكذا فإن مواصلة تنزيل استراتيجية "المغرب الأخضر"، مكن من تحسين القيمة المضافة للقطاع الفلاحي لتستقر **في حدود 15,4 سنة 2017**.

وللإشارة، فإن الناتج الداخلي الخام للقطاع الفلاحي عرف تطورا ملحوظا بمتوسط نمو سنوي بلغ 5,25% ليصل إلى 125 مليار درهم في 2018، أي بزيادة قدرها 60% مقارنة مع سنة انطلاق المخطط (2008)، كما ساهم تحسن مردودية القطاع في تنويع العرض والانفتاح على أسواق جديدة، حيث تضاعفت قيمة الصادرات الفلاحية بين عامي 2008 و2017 لتصل إلى حوالي 33 مليار درهم.

أما فيما يخص الأنشطة غير الفلاحية، فقد **ارتفعت قيمتها المضافة ب 2,7% خلال سنة 2017، فيما يتوقع أن ترتفع ب 3,1 سنة 2018 و 3,4 سنة 2019** مستفيدة من تحسن الأنشطة الصناعية، وكذا قطاع الخدمات خاصة القطاع السياحي.

ويتوقع، على العموم، أن تستمر هذه الديناميكية التي تعرفها القطاعات الإنتاجية سنة 2019، وأن تواصل نموها المطرد.

3. على مستوى التقليص من عجز الميزان التجاري

لقد عملت الحكومة على مواصلة تفعيل الاستراتيجيات القطاعية ودعم الاستثمار من أجل تنويع النسيج الاقتصادي كخيار أساسي للرفع من الصادرات والتقليص من العجز التجاري الذي تفاقم خلال السنوات الأخيرة.

وفي هذا الإطار، فإن التحول الهيكلي الهام الذي يعرفه النسيج الاقتصادي لبلادنا، في اتجاه الرفع من نسبة التصنيع، ساهم بشكل كبير في تحسن الطلب الخارجي الموجه للمغرب خلال الفصل الرابع من سنة 2018 **بزيادة تقدر ب 3,9%**، وكذا في ارتفاع الصادرات الوطنية **بنسبة 5,1%**، بفضل ارتفاع مبيعات قطع الطيران والسيارات بمساهمة تقدر ب 80% في الارتفاع الإجمالي للصادرات.

كما ستستفيد صادرات المواد المصنعة الغذائية والألبسة والإلكترونيك من تحسن الطلب الخارجي الموجه لها لتساهم بما قدره 0,9 و 0,6 و0,5 نقاط في نمو الصادرات.

وعلى سبيل المثال، بلغ رقم معاملات قطاع السيارات عند التصدير ما مجموعه 58,60 مليار درهم برسم سنة 2017، مقابل 54,60 مليار درهم سنة 2016، ليواصل احتلال المرتبة الأولى من بين القطاعات المصدرة بحصة 24,4 % من مجموع الصادرات.

وهكذا فقد كان لدينامية الاقطاعات الإنتاجية تأثير إيجابي على مستوى التجارة الخارجية خلال السنة الجارية، حيث سجل معدل تغطية الصادرات للواردات تحسنا يقدر ب قدره 0,8 نقطة ليبلغ 58,2% بفضل ارتفاع الصادرات. ويعود الفضل في هذا الارتفاع المهم الذي تحققه الصادرات أساسا إلى الأداء الجيد لصادرات السيارات، والفوسفاط ومشتقاته. كما يفسر هذا التحسن في الميزان التجاري أيضا إلى الأداء الجيد لمداخيل السياحة بنسبة 15,5 %.

وعلى المدى المتوسط، يتوقع أن تستمر هذه الديناميكية الايجابية لصادرات السلع والخدمات، وخاصة مبيعات صناعة السيارات، والفوسفاط ومشتقاته، فضلا عن تحسن إيرادات السياحة. بالموازاة مع ذلك، يتوقع أن يتحسن الإنتاج الوطني من المواد الغذائية، مما سيمكن من خفض الواردات خاصة من الحبوب. ومن جهة أخرى، يتوقع تسجيل انخفاض في واردات الطاقة بفضل السياسة الطاقية التي تنهجها المملكة.

4.على مستوى تعزيز دينامية التشغيل

ساهم تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية بشكل مهم في تعزيز دينامية التشغيل، حيث ساهمت مختلف البرامج المندرجة في إطار هذه الاستراتيجيات في إحداث فرص شغل هامة، مما مكن من تحسين سوق الشغل، حيث تشير المعطيات الإحصائية إلى تمكن الاقتصاد الوطني، إلى غاية الفصل الثالث من سنة 2018، **من إحداث 122.000 منصب شغل صافي، 118.000 منها بالوسط الحضري و4.000 بالوسط القروي، مقابل 78.000 منصب شغل سنة 2017، وذلك حسب الإحصائيات التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط.**

ويعزى هذا التحسن في جزء كبير منه إلى الدينامية الهامة التي صاحبت تنزيل الاستراتيجيات المرتبطة بالقطاعات الإنتاجية، حيث أحدث قطاع الخدمات 98.000 منصب شغل، وقطاع الصناعة (بما فيها الصناعة التقليدية)، 19.000 منصب شغل، وقطاع الفلاحة 9.000 منصب شغل.

وفي نفس السياق يجدر التنويه إلى استمرار جاذبية المغرب كوجهة صناعية ذات مصداقية وتنافسية عالية، واستقرار شركات رائدة، لا سيما في صناعة السيارات والصناعات المرتبطة بالطيران، مكن من إحداث المزيد من فرص الشغل في هذا القطاع.

وعلى سبيل المثال، فقد ساهم تطوير قطاع صناعة الطيران، من تسجيل أكثر من 15500 منصب شغل برسم سنة 2017، علما أن جميع المناصب المحدثة تهم مستوى تقني متخصص (باكالوريا + سنتين) فما فوق، حيث أصبحت بلادنا وجهة

مفضلة لشركات عالمية كبرى، وعلى رأسها مجموعة "بومباردي" العملاقة إضافة إلى شركات كبرى متخصصة.

5,دعم الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

تعتبر الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة "رؤية 2030" التي تم اعتمادها من طرف المجلس الوزاري بتاريخ 25 يونيو 2017، بمثابة التزام لمختلف الأطراف المعنية من أجل تحقيق الرهانات الأساسية في مجال التنمية المستدامة. وتتوخى تحقيق الانتقال التدريجي للمغرب نحو الاقتصاد الأخضر من خلال أخذ الرهانات البيئية بعين الاعتبار، والعمل على ضمان التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي وتعزيز مستدام للتنافسية الاقتصادية.

ولتحقيق هذا الهدف تم تحديد سبعة رهانات أساسية كبرى وهي:

- ✓ تعزيز حكامة التنمية المستدامة؛
- ✓ إنجاح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر؛
- ✓ تحسين تدبير وتثمين الموارد الطبيعية ودعم المحافظة على التنوع البيولوجي؛
- ✓ تسريع تنفيذ سياسة وطنية لمحاربة التغير المناخي؛
- ✓ إيلاء عناية خاصة للمجالات الترابية الهشة؛
- ✓ دعم التنمية البشرية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية؛
- ✓ دعم القدرات وتشجيع ثقافة التنمية المستدامة؛

ولتسريع التنزيل السليم لمضامين **الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة**، حرصت الحكومة على مأسسة إطار حكامتها من خلال إحداث للجنة الاستراتيجية التي عهد إليها بالمصادقة على التوجهات الاستراتيجية الكبرى، وكذا لجنة القيادة التي أوكل إليها بتتبع تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (*مرسوم رقم 2.17.655 بتاريخ 29 مارس 2018*). وستعقد هذه اللجنة اجتماعها الأول يوم 16 يناير 2019.

ثانيا- مقاربة الحكومة في مجال تنسيق الاستراتيجيات القطاعية وضمان تكاملها والتقائيتها

لا يخفى عليكم أن التقائية وانسجام السياسات العمومية والاستراتيجية القطاعية كان دوما في صلب اهتمامات صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله الذي سبق أن دعا، في خطابه السامي بمناسبة عيد العرش المجيد لسنة 2012، الحكومة إلى ***"توفير شروط التكامل بين مختلف الاستراتيجيات القطاعية، واعتماد آليات لليقظة والمتابعة والتقويم، تساعد على تحقيق التناسق فيما بينها، وقياس نجاعتها، وحسن توظيف الاعتمادات المرصودة لها، مع الاجتهاد في إيجاد بدائل للتمويل، من شأنها إعطاء دفعة قوية لمختلف هذه الاستراتيجيات."***

وفي هذا الإطار، فإن الحكومة واعية بأن النتائج الهامة التي حققها تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية، لا ينبغي أن تحجب عنا واقع الصعوبات والإكراهات والتحديات التي لا تزال تعاني منها هذه الاستراتيجيات، والتي تحول دون تحقيق نجاعة أفضل لها. وهذ الإكراهات التي تعمل الحكومة جاهدة على تجاوزها، تتمثل أساسا فيما يلي:

- ✓ **الحاجة إلى رؤية شاملة تتضمن موجهات عامة للسياسات العمومية على المدى البعيد،** مع تحديد الأوليات المتقاسمة والمتفق عليها؛
- ✓ عدم كفاية التنسيق والحكامة في ظل **تعدد الاستراتيجيات والمخططات القطاعية، وآليات تتبعها،** وعدم كفاية مستوى الانسجام والتكامل فيما بينها؛
- ✓ **عدم كفاية نجاعة ومردودية هذه الاستراتيجيات والبرامج،** ومحدودية أثرها على التنمية بصفة عامة وإحداث فرص الشغل بصفة خاصة؛
- ✓ **إكراهات الوصول إلى التوزيع المتكافئ في تنفيذ البرامج على المستوى المجالي؛**
- ✓ **الحاجة إلى المزيد من التنسيق الترابي والمجالي للاستراتيجيات والبرامج القطاعية؛**
- ✓ **الحاجة إلى تأهيل الموارد البشرية،** ولا سيما على مستوى الملاءمة بين التكوين العلمي والمهني والتقني وبين مستلزمات الاقتصاد العصري وتشجيع البحث العلمي والابتكار والانخراط في اقتصاد ومجتمع المعرفة والاتصال.
- ✓ **التباين الزمني لأمد الاستراتيجيات القطاعية** الذي من شأنه الحد من أثر هذه الاستراتيجيات.

وتعمل الحكومة، منذ تنصيبها على تذليل هذه الصعوبات والإكراهات من خلال اعتماد مقاربة التقائية تقوم أساسا على التتبع والتقييم المستمرين لمختلف الاستراتيجيات القطاعية وتعزيز التكامل والتنسيق فيما بينها، وذلك بهدف ترصيد نتائجها الإيجابية، وتدارك الاختلالات التي قد تعتريها بما يمكن من تحقيق نجاعة وفعالية أكبر لهذه البرامج، وضمان أثرها المباشر على مستوى عيش المواطن والاستجابة لحاجياته الحقيقية.

ومن الناحية العملية، يتم الحرص على تنزيل هذه المقاربة من خلال عدد من الآليات التي يمكن استعراضها كما يلي:

1. اعتماد المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي

بعد تعيين الحكومة من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وتنصيبها أمام البرلمان على أساس برنامج عملها خلال خمس سنوات، تحملت الحكومة مسؤولية الوفاء بالتزاماتها وترجمتها إلى مخطط تنفيذي، يعد الأول من نوعه في تاريخ الحكومات ببلادنا، يتضمن الإجراءات التفصيلية العملية الكفيلة

بإحداث أثر إيجابي ملموس على الحياة اليومية للمواطنين وعلى عموم الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

وقد تم اعتماد المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي، في الاجتماع الأول للجنة الوزارية لتتبع تنزيل البرنامج الحكومي في 27 أبريل 2018 مما مكن من وضع خارطة طريق مفصلة وتدابير عملية لتنفيذ إجراءات البرنامج الحكومي.

وقد تم الحرص على تضمين هذا المخطط التنفيذي إجراءات تطبيقية مرفقة بأهداف ومؤشرات رقمية وآجال للتنفيذ والتتبع، بما يمكن من التقييم وقياس أثر الإجراءات المتخذة ضمن الاستراتيجيات القطاعية ومردوديتها، واستباق الصعوبات الممكن حدوثها.

2.إحداث لجنة بين-وزارية لتتبع وتيسير تنفيذ البرنامج الحكومي

في إطار الحرص على وضع آليات لتتبع وتيسير تنفيذ البرنامج الحكومي، تم إحداث لجنة بين-وزارية تسهر على حسن تنفيذ المخطط التنفيذي لهذا البرنامج، وإيجاد الحلول اللازمة، عند الاقتضاء، لتدارك أي بطء أو تأخر في الإنجاز، وتبني المقترحات والحلول المناسبة لتيسير تنفيذ البرنامج الحكومي والرفع من أداء العمل الحكومي (منشور رقم 10/2017 لرئيس الحكومة بتاريخ 18 غشت2017).

وقد تم عقد الاجتماع الأول للجنة الوزارية بتاريخ 27 أبريل 2018 وتم خلاله اعتماد المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي والحصيلة المرحلية المتعلقة بالسنة الأولى من عمل الحكومة. ويتم التحضير للاجتماع الثاني المرتقب لهذه اللجنة، التي ستعمل على المصادقة على حصيلة تنفيذ البرنامج الحكومي برسم السنة الثانية.

ومن أجل ضمان التتبع المستمر لمضامين البرنامج الحكومي، فقد تم إحداث وحدة على مستوى رئاسة الحكومة مكلفة بتتبع وتيسير تنزيل البرنامج الحكومي، وهي الوحدة التي تعمل بشكل مستمر على هذا الملف. وتتولى مهام وضع منهجية لتتبع وقيادة تنزيل البرنامج الحكومي وكتابة اللجنة الوزارية لتتبع وتيسير تنفيذه.

3.الحرص على عقد اللجان بين الوزارية

من المعلوم أن اللجان الوزارية تعد آلية هامة لتتبع وتفعيل السياسات والبرامج الأفقية، لاسيما تلك المنبثقة من تنفيذ إجراءات البرنامج الحكومي.

وقد حرصت الحكومة على انتظام عقد مختلف اللجان الوزارية، وكذا تدقيق منهجية عملها لتضطلع على الوجه الأكمل بالمهام المنوطة بها وتحقيق الالتقائية (الاستثمار، السلامة الطرقية، الجالية وشؤون مغاربة العالم، تحسين مناخ الأعمال، الأشخاص في وضعية إعاقة، التشغيل...).

4.تعزيز التقائية الاستراتيجيات القطاعية من مدخل القانون التنظيمي لقانون المالية

أقر القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية جملة من الآليات الكفيلة بضمان التقائية السياسات العمومية وتحقيق الانسجام والتكامل بين مختلف الاستراتيجيات القطاعية. ومنها على الخصوص:

- ✓ **البرمجة الميزانياتية متعددة السنوات، التي** تهدف إلى توضيح الرؤية الاستراتيجية للحكومة على المدى المتوسط لتحقيق أهداف وأولويات السياسات العمومية، والسهر على انسجامها وتعزيز دور قانون المالية باعتباره الوسيلة الأساسية لتمويل السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية. وهي المنهجية التي انطلق العمل بها ابتداء من هذه السنة، بمناسبة قانون المالية 2019؛
- ✓ **منهجية الأداء، المتمثلة في هيكلة الميزانيات القطاعية على أساس برامج مقرونة بأهداف ومؤشرات للقياس،** والتي تروم الانتقال من مقاربة مرتكزة على الوسائل الى مقاربة تربط النفقة العمومية بمبدأ تحقيق النتائج، مما سيساهم في استمرارية البرامج وتعزيز الانسجام بين مختلف الاستراتيجيات القطاعية؛
- ✓ **البرامج الميزانياتية التي تنبثق من الاستراتيجيات القطاعية،** والتي يشترط أن تكون متناسقة مع التوجهات الحكومية من حيث السياسة العامة والإمكانيات المالية المعبأة.

وحرصا على تعزيز دور المؤسسات العمومية في تنفيذ السياسات العمومية، تعمل الحكومة على إضفاء مزيد من التنسيق على عمل هذه المؤسسات من خلال تعزيز المنهجية التعاقدية (عقود البرامج). كما يتم الحرص على تعميم منهجية الأداء لتشمل المؤسسات العمومية قصد تحديد المهام المنوطة بها وعلاقتها بالبرامج الميزانياتية التي تتولى القطاعات الوزارية الوصية تنفيذها.

5. مأسسة وظيفة تقييم السياسات العمومية

أطلقت الحكومة بتنسيق مع مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية المعنية، مسلسلا تشاوريا من أجل إعداد رؤية جماعية وبرنامج عمل من أجل مأسسة فعلية لوظيفة التقييم، وإرساء ثقافة التقييم في تدبير الشأن العام وفق المناهج والمعايير المعتمدة دوليا.

وفي هذا الإطار، تم إنجاز دراسة مقارنة لأكثر من 10 تجارب دولية رائدة في مجال تقييم السياسات العمومية، مكنت من الوقوف على مواطن القوة والفرص التي يمكن استثمارها من أجل مأسسة وتطوير هذه الوظيفة.

وبناء على نتائج الدراسة المقارنة والتشخيص، تمت بلورة تصور لمأسسة تقييم السياسات العمومية يتناسب مع السياق الوطني ويقوم على دعامتين أساسيتين:

❖ **الدعامة المؤسساتية، وتتمثل فيما يلي:**

- إحداث لجنة بين وزارية تعهد إليها مهمة البرمجة والتنسيق والإشراف على عمليات التقييم، حيث تتولى إعداد برنامج سنوي للتقييم يأخذ بعين الاعتبار أولويات الحكومة، والسهر على تنفيذه. وفي هذا الإطار؛
- إحداث آلية وطنية متخصصة ستتولى مهمة القيام لحساب الحكومة بعمليات تقييم السياسات العمومية وما يتطلبه ذلك من إنجاز للدراسات والبحوث الميدانية اللازمة وتطوير الأدوات العلمية والتقنية وأنظمة المعلومات وقواعد المعطيات التي من شأنها تيسير عمليات التقييم وضمان نجاعتها وجودتها.

❖ **الدعامة التدبيرية،** وتضم مجموعة من الإجراءات المواكبة لتطوير ونشر ثقافة التقييم في التدبير العمومي تهم أساسا تقوية القدرات وتطوير الأدوات العلمية والتقنية وأنظمة المعلومات. وفي هذا الإطار، تم الشروع في تفعيل بعض الإجراءات نذكر منها:

- العمل على وضع نظام معلوماتي مندمج سيزود الحكومة بأداة متطورة لقيادة وتتبع السياسات العمومية تمكن من قياس مستوى الإنجاز مقارنة مع الأهداف المسطرة حسب القطاعات؛
- العمل على توحيد المفاهيم والمناهج المرتبطة بحكامة السياسات العمومية وتقييمها، وذلك من خلال إعداد قاموس للمصطلحات المتداولة في مجال السياسات العمومية، وتوفير أدوات علمية في شكل دلائل مرجعية توضح منهجيات التقييم بمختلف أنواعه إضافة إلى أسس تدبير وإدارة تقييم السياسات العمومية.
- العمل على تعزيز القدرات في مجال التدبير المبني على النتائج وتقييم السياسات العمومية عبر تنظيم دورات تكوينية استفاد منها أكثر من 300 مسؤول وإطار من القطاعات الحكومية ومصالحها الخارجية وكذا المؤسسات العمومية.

6.مشروع إصلاح النظام الإحصائي الوطني

عملت الحكومة على إعداد مشروع قانون يتعلق بالنظام الإحصائي الوطني، وذلك في سياق تفعيل التزام الحكومة في برنامجها الحكومي ب "تطوير وتوحيد النظام الإحصائي العمومي وجعل المعلومة الإحصائية "خدمة عمومية" تحظى بثقة الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين وعموم المواطنين في الداخل والخارج، ...".

وتتمحور مضامين مشروع هذا القانون أساسا حول ما يلي:

- **تحديد المبادئ الأساسية المنظمة للإحصائيات الرسمية،** المتمثلة أساسا في الاستقلالية العلمية والتجرد والموضوعية واحترام المعايير والمناهج المعمول بها وطنيا ودوليا، وإلزام مكونات النظام الإحصائي الوطني بالحفاظ على السر

الإحصائي والمهني، وبوضع الإحصائيات الرسمية رهن إشارة المستعملين والعموم.

- **تحسين حكامة النظام الإحصائي الوطني من خلال إحداث المجلس الوطني للإحصاء** الذي يتولى تنسيق برامج الإحصاءات والأبحاث الإحصائية الرسمية وتقييم جودتها واحترامها للمبادئ والمعايير المعمول بها وطنيا ودوليا في هذا المجال.

7.تحقيق التقائية الاستراتيجيات والبرامج العمومية على المستوى المجالي

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، حرصت الحكومة على إصدار ميثاق اللاتمركز الإداري *(نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 27-12-2018)*، وذلك في إطار مواكبة ورش الجهوية المتقدمة وتوفير الشروط اللازمة لتنفيذ السياسات العمومية للدولة على الصعيد الترابي، وفق مقاربة مندمجة ومتكاملة لتحقيق تنمية مستدامة تمثل الجهة الفضاء الترابي الملائم لبلورتها على أرض الواقع.

ومن جملة الأهداف التي يروم هذا الورش الإصلاحي الهام تحقيقها ما يلي:

- ✓ التوطين الترابي للسياسات العمومية من خلال أخذ الخصوصيات الجهوية والإقليمية بعين الاعتبار في إعداد هذه السياسات تنفيذها وتقييمها؛
- ✓ ضمان التقائية السياسات العمومية وتجانسها وتكاملها على الصعيدين الجهوي والإقليمي وتحقيق التعاضد في وسائل تنفيذها؛
- ✓ تحقيق الفعالية والنجاعة في تنفيذ البرامج والمشاريع العمومية التي تتولى مصالح الدولة اللاممركزة على الصعيدين الجهوي والإقليمي، الإشراف عليها، أو إنجازها وتتبع تنفيذها؛
- ✓ تقريب الخدمات العمومية التي تقدمها الدولة إلى المرتفقين، أشخاصا ذاتيين كانوا أو اعتباريين وتحسين جودتها وتأمين استمراريتها.

ومن المبادئ الجديدة لسياسة اللاتمركز الإداري التي تصب في تعزيز التقائية السياسات والبرامج العمومية:

- ✓ تخويل المصالح اللاممركزة للدولة صلاحيات تقريرية، وإشراف الولاة والعمال على تنسيق أنشطة هذه المصالح تحت سلطة الوزراء المعنيين، من أجل ضمان التقائية والتجانس والتناسق في بلورة وتنفيذ السياسات العمومية، والمشاريع والبرامج العمومية؛
- ✓ تحقيق وحدة عمل مصالح الدولة على المستوى الجهوي أو الإقليمي، وتحسين فعالية أدائها، والارتقاء بجودة الخدمات العمومية التي تقدمها؛
- ✓ إمكانية إحداث تمثيليات إدارية جهوية أو إقليمية مشتركة بين قطاعين وزاريين أو أكثر، على الصعيدي الجهوي أو الإقليمي.

إن هذه المقاربة الترابية، مع ما تنطوي عليه من إشراك للفعاليات المحلية في إعداد رؤية ترابية مندمجة، لا سيما من خلال إعداد المخططات التنموية الجهوية، والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، ستساهم، لا محالة في ضمان اندماج وتكامل التدخل العمومي على المستوى المحلي وانسجامه مع حاجيات وانتظارات المواطنين، وتفعيل ذلك عبر آلية التعاقد بين المصالح اللاممركزة للدولة والجماعات الترابية.

8.تتبع توصيات هيئات الحكامة بخصوص أداء الاستراتيجيات القطاعية

في إطار تتبع وتقييم أداء الاستراتيجيات القطاعية، تهتم الحكومة بتتبع التوصيات الصادرة عن التقارير التي تصدرها مختلف هيئات الحكامة (المجلس الأعلى للحسابات، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ...) باعتبارها مصدر أساسيا لتشخيص واقع السياسات العمومية ولرصد الاختلالات المحتملة التي تعاني منها، وباعتبارها كذلك قوة اقتراحية بالنسبة للحكومة.

وعلى هذا الأساس، فإن الحكومة تحرص على دراسة هذه التقارير واستخلاص أفضل الدروس من التوصيات التي تسفر عنها و السهر على تنفيذها، وذلك في أفق استثمارها من أجل تحسين حكامة تدبير الاستراتيجيات القطاعية وتحسين أدائها.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أجدد عزم الحكومة مواصلة تنزيل مختلف الاستراتيجيات والبرامج القطاعية مع مواكبة ذلك بالتقييم والتتبع المستمرين من أجل ضمان نجاعة أكبر في تنزيل هذه الاستراتيجيات وتحقيق غايتها الأساسية المتمثلة في خدمة المواطن والرفع من مستوى معيشته.

وبالله التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.